

الغلان ويطلق اذا قلت قولاً وانت تعنيه فكأنك شرحت به الى جانب تزيده
جانبا آخر والناس ليسوا بالعلمية ان كثرت الوسائط بين الالزام والموضوع
كأن كثير الروايات والوجوه والاصول التي لا تصلح لان التلويح بها وانما الى
غير كمن يثير الناس لشيء ما ان قلت الوسائط مع خفاء في الزوم كمن يرضى القفا
وعرض الحواشي والرموز والرموزان تثير الهمم فيك على ما لا يمتنع ان يثبت
الاشارة بالثبوت والحاجب والمناسب لغير ما ان قلت الوسائط بالاشارة
خفاء كما في قولنا واذا رأيت البحر الذي رطبه في آل طلحة ثم لم تجول الايام والاشارة
ثم قال السكوت التوضيح فيكون مجازاً فكذلك ان يثبت في متعرف انت تزيده
بناء الخطاب انما سامع الخطاب وتدل على التزييد الخطاب ليكون اللفظ مستملاً
في غير موضع فقط فيكون مجازاً وان اوتيت بما اى الخطاب انما انما آخره
جميعاً كان كناية لانك اردت باللفظ المعنى الاصلي وغيره معاً والمجاز
الاول المعنى الاصلي لا يبرهنها اى في صورتين من قرينة والاشارة
المراعى الصورة الاولى هو الالزام الذي مع الخطاب وحده ليكون مجازاً
وفي الثانية كلاماً عاماً ليعلم كناية وتحتق ذلك ان قولك كذا
فستعرف كلاماً دالاً على تهديد الخطاب بسبب التعليل الايذاء ويلزم منه
كل من صدر عن الايذاء فان استعملته وادت به تهديد الخطاب في غير
من العودين كان كناية وان اردت به تهديد غير الخطاب بسبب الالزام
الاشارة

الاشارة الى الخطاب طريقتان اما تحقيقاً واما فرضاً وتغيرت في ثبوتها الى
خط عدم اعادة الخطاب كما في انما قصداً اليقين بلغا على ان المجاز والاشارة
المعنى من الحقيقة والتصحح لان الانتقال فيما من الملزم الى الالزام فهو
كدعوى السببية فان وجود الملزم يقتضيه وجود الالزام لا مستملاً
الملزم من الالزام وطبقوا ايضا على ان الانتقال المعنى من الالزام الى الالزام
من المجاز وقد علم ان المجاز المعنى من الحقيقة ولا معنى كون المجاز والكناية
المعنى شيئاً منها مما يوجب ان يحصل في الواقع زيادة في المعنى لا توجد في
الحقيقة والتصحح المراد ان يثبوتها كيداً للثبوت ويثبت من الانتقال
ان الوصف في السببية حد الكمال كما في السببية بغيره في كناية من السببية
والحفظ للثبوت حال في ثبوتها ان يعبر عنه بعبارة المعنى وهذا هو الالزام
القائم بقوله الالزام في قولنا استسلمت اليك قولنا انما قولنا انما قولنا هو
الاشارة في الشجاعة ان الاول انما زيادة في مساواة كالمعنى في الشجاعة
لم يبق الثاني بل الغلبة بين الاول انما زيادة الثبات تملك المساواة
لم يبق الثاني والاول علم الصواب ككل التلويح في الالزام غير انما قولنا
والصحة في ثبوتها من اولها جميعاً بسم الله الرحمن الرحيم ويستعين
الاشارة في علم البديع وهو علم يعرف بوجوده في الكلام اى في الالزام
معانيها ويعلم اعدادها وتقاسمها بتدوير الالزام والمراد بالوجه مائة